سقوط مروج كوكايين خطير في قبضة العدالة بتطوان

المتهم مبحوث عنه منذ ثلاث سنوات بموجب أربع عشرة مسطرة

أوقف أخيرا بتطوان مبحوث عنه بموجب أزيد من أربع عشرة مسطرة، بتهمة الاتجار في الكوكايين والهيروين، في إطار شبكة منظمة.

وجاء إيقاف المتهم من طرف فرقة الأبحاث التابعة لولاية أمن تطوان بعد أن كثفت أكثر من فرقة أمنية البحث والتحري بخصوص الأماكن التي يتردد عليها الظنين، وهو ما مكن من إيقاف المتهم الذي اعتبرته مصادر أمنية بتطوان أحد أبرز المبحوث عنهم، خاصة أن المدعو «ع . ش»(33 سنة) له علاقات عدة بأبرز الرؤوس النشيطة في ميدان الاتجار منها بوجه خاص العناصر التي لها علاقة بالشبكات الدولية العاملة في تجارة المخدرات الصلبة.

لم يجد المتهم في هذا الملف «ع . ش» أي مفر أو تعليل يمكنه من إنكار كل المساطر التي تشير إليه تحديدا بالاسم والصفة واللقب والأوصاف، لذا سرعان ما انهار أمام توالي أدلة الإدانة أمامه، والتي تتشكل في معظمها من أقوال متهمين آخرين سبق وأن قدموا للعدالة بتهم شتى، وإن كان الجميع يشترك في تهمة الاتجار في السموم بنوعيها، البيضاء والسوداء. اعترف الظنين بعلاقته بجل الموقوفين الذين أشاروا إليه بالاسم على أنه مزودهم لم يضف الشيء الكثير للقضية، إلا أن هذا لم يكن في حد ذاته مطلبا للفرقة الأمنية التي سهرت على ملفه، لأن الأهم بالنسبة إلى مصلحة الشرطة القضائية بتطوان لم يتمثل في إيجاد علاقة بين المتهم وباقي المتهمين، وإنما في علاقة الظنين بباقي العناصر التي ما زالت تنشط بعدد من الأحياء والتي تحاول تغيير جلدها كلما سقط أحد قادتها بتطوان والنواحي، إلا أن هذا المطلب لم يكن سهل المنال بالنظر إلى التعنت الذي أبان عنه المتهم الذي رفض توجيه الاتهام إلى باقي العناصر التي تعمل على تزويده.

بالمقابل، أقر المتهم معرفته بجل الأشخاص الذين وجهوا له التهم في وقت سابق، مؤكدا أنه زود الكثير منهم بكميات متفاوتة من مخدري الكوكايين والهروين، غير أن الظنين فضل الصمت بخصوص باقي الأطراف التي تعمل معه في ترويج مقتنياته من المخدرات.

أما بخصوص الأسباب التي دفعته لاختيار هذا النوع من التجارة للمقامرة بحياته، فقد أكد الظنين بأنه لم يكن يوما ما يظن أنه سيصبح أحد الأشخاص اللذين تطاردهم عيون رجال الأمن في كل مكان، إذ بعد سنوات من العمل سائقا لسيارة أجرة، وتخلى الظنين عن المهنة واشتغل سائقا خاصا لدى متهم آخر يلقب «كاطو»، لأن الأخير كان يمتلك سيارة وغير حائز على رخصة السياقة، هنا بدأت معرفته بأصحاب المخدرات القوية، إذ كان ينقل ولي نعمته إلى أماكن محددة مقابل مبلغ مالي يومي يصل بعض الأحيان إلى مائتي درهم، إلى أن اطلع على سر المهنة، وتعلم الكيفية التي يتم بها جلب المخدرات وبيعها بالتقسيط، وقبل أن يكمل سنته الأولى سائقا لدى تاجر التقسيط انشق عليه، وبدأ في جلب كميات مختلفة من المخدرات السامة لحسابه الخاص وإعادة توزيعها على بعض التجار المتوسطين الذين نسج معهم علاقة ثقة، وقت اشتغاله مع المدعو «كاطو».

أمام المكسب الكبير الذي تدره التجارة الجديدة، بحث المتهم عن أكثر من مزود وبسعر أقل، لذا سرعان ما تعرف على مهربين دوليين مغاربة من الجالية المقيمة في الخارج، الذين تعامل معهم أكثر من مرة، إلا أن أهم مزود له في السوق كان يعمل على جلب المخدرات من مدينة سبتة السليبة، ويمكنه منها بمدينة الفنيدق. في السياق ذاته كشف المتهم أنه تعامل مع أحد الأشخاص يدعي أنه يجلب سموم الكوكايين والهروين من منطقة مولاي بوسلهام بثمن لا يتجاوز 200 درهم للغرام الواحد عوض 300 درهم، كما تعامل مع شخص آخر من مدينة الحسيمة والذي يدعي أنه يجلب المخدرات من منطقة تدعى «إيساكن» تابعة لإقليم الحسيمة كذلك.

بعد أن ثبت للمصلحة الولائية للشرطة لقضائية بولاية أمن تطوان أن المتهم محترف بامتياز، وأحالته أخيرا على ابتدائية تطوان بتهمة مسك وحيازة المخدرات القوية، والاتجار فيها ضمن شبكة إجرامية مختصة، وحيازة دراجة نارية بدون سند صحيح ومشكوك في أمرها.

عبد المجيد الورداني (تطوان)

محجوزات من مخدر الكوكايين (أرشيف)

مصرع ستة أشخاص وإصابة 34 آخرين في انقلاب حافلة بوجدة

لقي ستة أشخاص مصرعهم، وأصيب 34 آخرون بجروح متفاوتة الخطورة 9 منهم في حالة حرجة في حادث انقلاب حافلة ركاب كانت قادمة من أكادير في اتجاه وجدة، الاثنين الماضي، وكان سائق الحافلة التي كانت تقل 40 مسافرا فقد التحكم في السياقة في حدود الساعة السادسة من مساء اليوم المذكور على الطريق الوطنية رقم 6 الرابطة بين سلا ووجدة وتحديدا، على بعد 20 كيلومترا من مدينة العيون الشرقية التابعة لإقليم تاوريرت وتحديدا قرب معمل الاسمنت هولسيم، على بعد حوالي 40 كيلومترا من وجدة.

وهرعت المصالح المختصة إلى المكان، وتجندت 16 سيارة إسعاف لنقل المصابين إلى مستشفى الفارابي بوجدة من بينها 4 سيارات تابعة للوقاية المدنية و9 تابعة للإسعاف الخاص و3 سيارات تابعة لمندوبية وزارة الصحة، وثبت أن 6 أشخاص فارقوا الحياة من بينهم 4 نساء وطفل واحد بسبب قوة انقلاب الحافلة الذي أدى إلى إصابة باقي الركاب بجروح بعضها كان بليغا. أما مستشفى الفارابي فعاش، لحظتها، حالة استنفار قصوى إذ تجند 60 إطارا بين طبيب وممرض لمواجهة هذا الحادث كما تم تخصيص مركبين جراحيين لهذا الغرض، في وقت تحول فيه المستشفى إلى مأتم حقيقي خاصة عندما التحقت أسر وعائلات الضحايا بعدما توصلت بهذا الخبر المأساوي.

عبد اللطيف الرامي (وجدة)

شهران لمتملصين من مسؤولية حادث سير

ارتفاع نسب حوادث سير بسبب السياقة في حالة سكر

أدانت بتدائية أكادير المسمى «لحسن . م-» من أجل السكر العلني البين والسياقة في وضعية غير ملائمة والدخول على الطريق العام، دون أخذ الاحتياط الكافي والجرح الخطأ ومحاولة التملص من المسؤولية بالفرار عقب ارتكاب الحادثة، وبالتالي الحكم عليه من أجل الدخول إلى الطريق العام بغرامة نافذة قدرها 300 درهم ومن أجل بقية التهم المنسوبة إليه بشهرين حبسا نافذا وغرامة قدرها الف درهم مع سحب رخصة السياقة لمدة ستة أشهر .

وفي ملف آخر قضت المحكمة نفسها، بمواخذة المدعو «محمد . ز» من أجل جنح السكر العلني البين والسياقة في وضعية غير ملائمة، وعدم الاعتدال في السير والفرار ومحاولة التملص من المسؤولية بالفرار عقب الحادثة والجرح الخطأ، وبالتالي الحكم تبعا لذلك على الظنين بغرامة نافذة 400 درهم من أجل عدم الاعتدال في السير ومن أجل بقية التهم المنسوبة إليه بشهرين حبسا نافذا وغرامة نافذة الف درهم مع سحب رخصة السياقة لمدة شهرين .

هذه نماذج للقضايا التي تروج أمام المحاكم موضوعها حوادث سير ارتكبها أشخاص في حالة سكر ، يحاولون في جل الأحيان الفرار عقب الحادث ليس فقط للتملص من المسؤولية، ولكن لأنهم يدركون أن أي مرتكب لحادثة سير وهو في حالة سكر يكون مصيره الاعتقال ، هكذا فالظنين «لحسن . م» موضوع الملف الأول كان يسوق سيارة لنقل البضائع، حوالي الساعة الواحدة والنصف صباحا، وغادر إحدى محطات البنزين بشارع الحسن الثاني بأكادير قاصدا مدارة لافياط، وبمدخل المحطة وقع له اصطدام مع دراج يسير في الاتجاه المعاكس لسيره، وتابع بدلا من التوقف للقيام بالإجراءات القانونية اللازمة غير أن أحد المواطنين طارده وتمكن من إيقافه بملتقى شارع المقاومة وزنقة مراكش، وصرح الظنين الذي مايزال مصرا على التملص من المسؤولية أنه كان يتولى سياقة سيارة للبضائع في ملك والده قادما من جهة القامرة في اتجاه زنقة مراكش، وعند وصوله ملتقى الزنقة المذكورة وشارع المقاومة استوقفه قائد دراجة نارية مخبرا إياه أنه صدم قائد دراجة نارية مدعيا أنه لم يرتكب أي حادثة سير، كما أنكر أن يكون في حالة سكر بل فقط تناول قنينتين من الجعة، غير أن الشاهد قال انه كان يسوق دراجته النارية قادما من بنسركاو قاصدا حي تالبرجت وشاهد سائق سيارة نقل البضائع يصدم سائق دراجة ويلوذ بالفرار، مضيفا « لاحقته رفقة سائق سيارة وتمكنا من إيقافه وبقيت ماسكا به إلى حضر عناصر الشرطة. أما الضحية فقد صرح أنه فوجئ بسيارة لنقل البضائع خارجة من محطة البنزين ولم يحترم سائقها أولوية المرور، بل تابع إتجاه سيره، ولأنه كان بمقربة منه لم يستطيع تفادي الاصطدام بحيث صدمه على مؤخرة الدراجة النارية جهة اليمين فقد وعيه إلى أن استرده بمستشفى الحسن الثاني بأكادير حيث تبين للطبيب المعالج أنه تعرض لكسر بالفك يستلزم إجراء عملية جراحية خضع لها بأحد المصحات الخصوصية بسبب تماطل الطاقم الطبي بالمستشفى المذكور الذي ظل يؤجل العملية الجراحية رغم خطورتها .

أما الظنين «محمد . ز» موضوع القضية الثانية فقد كان يسوق سيارته بشارع 20 غشت بأكادير قادما من جهة ممر الأمويين في اتجاه مدارة الليل والنهار، وعند وصوله قرب مطعم الفوكيت اصطدم براجل كان بصدد عبور الطريق من اليمين إلى اليسار بالنسبة إلى سير واتجاه السيارة أصيب إثرها الراجل بجروح بليغة ونقل إلى إحدى المصحات حيث احتفظ به تحت المراقبة الطبية، في حين تابع سائق السيارة المرتكبة للحادثة، دون توقف للقيام بالمطلوب وتقديم مساعدة للضحية، وعممت مصالح الشرطة أوصاف السيارة الفارة ورقمها على جميع مصالح الأمن والدرك ليظل البحث عنها مستمرا، إلى أن ارتكب حادثة سير أخرى في اليوم الموالي، حوالي الساعة الثانية صباحا، بعد أن كان يسير بشارع الإمام البوخاري فصدم إحدى السيارات ولاذ بالفرار، غير أن عناصر الشرطة تمكنت من إيقافه بحي تالبرجت، ووجدته في حالة سكر بين.

وصرح الظنين خلال الاستماع إليه من طرف الضابطة القضائية بخصوص الحادثة الأولى أنه شاهد راجلين أجنبيين يترددان في عبور الطريق وتبين له أنهما في حالة غير طبيعية، ورغم أنه حاول تفاديهما غير أن أحدهما اصطدم بالجهة الأمامية اليسرى للسيارة، مضيفا «خرج بعض الأشخاص من المطعم متجهين عندي ونظرا لكثرتهم تملكني الخوف وغادرت المكان «وأنكر أن يكون في حالة سكر ساعة ارتكابه الحادثة، وكما ادعى أن سبب فراره يعود إلى مجيء رواد المطعم وخوفه منهم، وفر ادعى أيضا أن سبب هروبه في الحادثة الثانية هو وجود بعض الفضوليين بمكان الحادث، الذي غادره نحو محل للأكلات الخفيفة بتالبرجت تاركا السيارة بأحد الأزقة، وبعد رجوعه وجد الشرطة في انتظاره غير أنه لم يستطيع هذه المرة إنكار أنه كان في حالة سكر، أما صاحب السيارة التي ألحق بها خسائر فقد صرح أنه كان متجها نحو مسجد الإمام البخاري وبملتقى الطرق كانت سيارة بترقيم خارجي قادمة من الاتجاه المعاكس، وبشكل مفاجئ غيّر سائقها الاتجاه نحو اليسار وأراد المرور أمام السيارة مما تسبب في الاصطدام معها، ولاذ بالفرار.

عابد أيت المودن (أكادير)

حوادث

مشروع لضمان الرقابة القضائية للانتخابات

عبد الواحد الراضي

عقدت لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب، مساء أول أمس (الثلاثاء)، اجتماعا خصص لتقديم مشروع قانون رقم 08 46- الذي يغير القانون رقم 80. 03 المحدثة بموجبه محاكم الاستئناف الإدارية. ويهدف هذا المشروع إلى ضمان سلامة ونزاهة العمليات الانتخابية، وإشاعة أجواء الشفافية والمسؤولية، وتوفير الظروف المناسبة لتحصين وتعزيز المكتسبات الديموقراطية، وذلك من خلال ضمان الرقابة القضائية في كافة مراحل المسلسل الانتخابي.

يشار إلى أن الفقرة الأولى من المادة 16 من القانون رقم80 .03 المحدثة بموجبه محاكم استئناف إدارية تنص على أن «تكون القرارات الصادرة عن محاكم الاستئناف الإدارية قابلة للطعن بالنقض أمام المجلس الأعلى، ما عدا القرارات الصادرة في المنازعات الانتخابية، وكذا في تقدير شرعية القرارات الإدارية».

وفي هذا السياق، قال وزير العدل، عبد الواحد الراضي، «لئن كان المشرع توخى من استثنائه المنازعات الانتخابية الإسراع في حسم هذه النزاعات، نظرا لطبيعة المادة الانتخابية وما تتطلبه من اقتصاد في الوقت لفسح المجال أمام ترتيب آثار الأحكام الصادرة بشأنها في أقرب الآجال، فإن الأخذ بهذا التوجه قد يترتب عنه، مع وجود محكمتي استئناف إداريتين، نتائج سلبية تحيد بهذا النص عن الغاية التي وجد من أجلها». وأضاف في هذه الكلمة، التي وزعت خلال هذا الاجتماع، أن هذه النتائج تتمثل، «فيما قد يصدر من قرارات استئنافية متناقضة، مع عدم وجود أية إمكانية للطعن في هذه القرارات بالنقض أمام المجلس الاعلى، باعتباره الجهة القضائية الوحيدة المسند إليها مهمة توحيد الاجتهاد القضائي».

وإسهاما في تحقيق رقابة قضائية فعالة في المادة الانتخابية التي هي عماد وأساس كل مسلسل ديموقراطي. وزاد الوزير أنه من الأنسب إدخال تعديل على الفقرة الأولى من المادة 16 من القانون رقم 80 . 03 المتعلق بإحداث محاكم الاستئناف الإدارية، بجعل القرارات الاستئنافية الصادرة في المنازعات الانتخابية قابلة للطعن بالنقض أمام المجلس الأعلى. من جهتهم، أشاد عدد من النواب بالدور الهام الذي تضطلع به محاكم الاستئناف الإدارية كدرجة ثانية من التقاضي بالنظر لطبيعة القضايا المعروضة عليها. وثمنوا مقتضيات هذا المشروع، مؤكدين على أن هذه المحاكم تشكل قيمة مضافة فيما يخص الترسانة القانونية للمغرب.

(و مع)

اعتقال منتحل صفة بآسفي

تمكنت عناصر أمنية تابعة للدائرة الأولى بمدينة آسفي، أخيرا من اعتقال شخص، من أجل الفسادو انتحال صفة ينظمها القانون، وذلك على خلفية ضبطه بأحد المنازل المعدة للدعارة بتجزئة لمياء، رفقة مجموعة من الأشخاص الآخرين بينهم نساء.

وانكشف أمر المتهم ومن كان معه، بعد أن حاصر العديد من المواطنين المنزل المذكور، وأشعروا المصالح الأمنية، في حين تمكن الموقوف من تسهيل فرار من كانوا معه، مدعيا أنه ابن لأحد نواب وكيل الملك، ليتم اعتقاله، ووضعه رهن الحراسة النظرية من أجل الاستماع إلى تصريحاته التمهيدية، قبل إحالته على أنظار القضاء من أجل أن يقول فيه كلمته.

يشار إلى أنه برزت، بشكل لافت، في الآونة الأخيرة ظاهرة المنازل المعدة للدعارة، حيث أضحت المصالح الأمنية تضبط، من حين لآخر، العديد من المتهمين بإعداد منازل للدعارة وممارسة الفساد.

محمد العوال (آسفي)

بشرى لمرضى السكري

أثمرت دراسة الدكتور الرمضاني إلى تقديم علاج طبيعي% 100 مضاد لداء السكري على اعتباره من الأمراض المزمنة التي تحدث نتيجة لوجود خلل في إفراز عمل الأنسولين و تقدم هذا العلاج في شكلين :

BANKHIIIII I : عبارة عن تركيبة لتقوم بتعديل نسبة الكليكوز في الدم بالنسبة للأشخاص غير القادرين على استخدام الأنسولين و ذلك بشكل فعال.

BANKHIIIII II : مستخلص يعدل نسبة الكليكوز في الدم و فعال في فترات ذكاء البنكرياس بالنسبة للأشخاص غير القادرين على إفراز الأنسولين بشكل طبيعي.

و في كلتا الحالتين يحمي بانكري بيو مرضانا إلى الأشخاص الذين لا يستطيعون استعمال سكار الكليكوز بنفس الطريقة التي يستعملها الأشخاص غير السكريين بعد الأكل حيث استطاع مستخلص الدكتور الرمضاني الخاضع للتجارب و أبحاث علمية تخص نسبة الكليكوز في الدم و بالتالي تفادي كل الآثار الجانبية التي تؤدي إلى مضاعفات حادة و مزمنة، و ذلك بمقابل 450 درهم

و لتسهيل استفادة الراغبين في هذا المستحضر تم وضع طلبية !

التوزيع يشمل أيضا الدول العربية

للطلب و التعبير أتصلوا بالأرقام التالية :

TÉL : 061 10 04 03
063 63 50 77
FAX : 022 40 51 40
Email : info@dochia.ma

تكاليف التسليم بالقطار.

T2515